الأمر الملكي (١٢١/أ) .. إلى متى؟!

خالد المرامحي

عجز حرفي أن يحمل معاناتي كما عجزت كلمات الإعلام الحديث والقديم أن تسمع أو تنصف أبناء وبنات الأمر الملكي ذي الرقم (١٢١/أ) وبتاريخ ١٤٣٢/٧/٢ هـ من الإداريين والإداريات الذين خدموا التعليم لخمس سنوات من أعمارهم وهم من حملة البكالوريوس وحتى الماجستير ، وتنطبق عليهم جميع الاشتراطات عندما تقدموا على الوظائف التعليمية التي حملها لهم إعلان معالجة تزايد أعداد خريجي الجامعات المعدين للتدريس بأمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يرحمه الله - .

ولكن رأى المشرعون في اللجنة الموكل لها أمرهم أن تأتي بما لم يأتي به الأوائل ، فحذفت في تلك السنة المستوى الرابع من سلم الوظائف التعليمية حين استبعدت الغير تربويين من وظائف الأمر الملكي (التعليمية) رغم اجتيازهم المقابلة الشخصية والقياس والكشف الطبي .

وفي مطلع عام ١٤٣٣ هـ عين بعض الجامعيين على المستوى الرابع في بعض التخصصات بداعي الإحتياج ، و على - سبيل المثال لا الحصر - في تخصصي الرياضيات واللغة الإنجليزية ، ويحول أصحاب المؤهلات الجامعية التربوية من غير المجتازين لاختبار القياس إلى الوظائف الإدارية .

وهناك مفارقات عجيبة بخلطة سحرية خرجت لنا في ليلة العيد وكأنها عيدية من وزارة التعليم لتصحيح أوضاع أصحاب الأمر الملكي ، فيكون العيد عيدين وأصبح كل منا يهنئ الآخر بالتحويل على غير العادة بألف مبروك بدلاً من كل عام وأنتم بخير ..

لحظة .. خرجت الشروط والتعليمات دون وضوح ثاني أيام العيد ليتحطم الحلم وتنتزع الفرحة ويعم الحزن بدل الفرح .. لنتذكر قصيدة المتنبي والتي قال في مطلعها وكأنه يصف حال الإداريين والإداريات حين قال :

عيد بِأَية حال عُدت يا عيدُ .. بِما مَضى أَم بِأَمر فيك تَجديد

غاب الحل رغم المطالبات طوال الخمس سنوات التي كابد فيها الإداري والإدارية العمل في المدارس أمام حلم السنين بين الطلاب والطالبات دون أن يعلم حرفاً أو يمارس ما يحب أو يساهم بما تعلم في بناء عماد الوطن .

وكانت فكرة تحويل الإداريين من الوزارة لمعالجة تخبطاتها التي كانت تبحث فيها عن تحقيق أكبر نسبة حركة نقل على قضايا أهم منها ملأت أروقة الوزارة من بند ١٠٥ إلى قضية الإداريين والإداريات رغم الحراك الإعلامي وطرق جميع أبواب القنوات الرسمية وغير الرسمية ، والتي كان أخرها مجلس الشورى حين صوت المجلس في جلسته العاديه 23 في 21 / 5 / 1437 هـ للأمر الملكي (121 / أ) في 2 / 7 / 1432 هـ ، حيث طالب المجلس في قراره بمعالجة أوضاع شاغلي الوظائف الإدارية الذين عينوا بموجب الأمر الملكي بموافقة 105 من أعضاء المجلس.

ولكن كيف يكون الحل بالتغريب ونسيان خدمة السنوات الخمس ، ليبدأ الموظف بعد الاستقرار من جديد بعيداً عن أهله وعائلته ليحل محل من أتت بهم الوزارة عند أهلهم وبين أبنائهم ومن أول السلم التعليمي وكأنه تعيين جديد ، وهل تعطى الحقوق بهذه الطريقة يا معالي الوزير ؟؟

اليوم نحن ننتظر بشغف (المعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات) في مختلف المناطق يوم الإثنين المقبل ، ونتطلع لجلسة مجلس الشورى والتى سيتم خلالها التصويت على توصية لمعالجة المشكلات الوظيفية للمعلمين والمعلمات والإداريين والإداريات .

ونتمنى أن تراعى فيها الخمس سنوات التي خدمنا فيها التعليم وأن يراعي فيها جانب الاستقرار النفسي والأسري للكوادر التي خدمت الحركة التعليمية في غير ما تقدموا له ، وأن يكون تعويضهم على أقل تقدير تحويلهم في نفس قطاعاتهم التعليمية لسد الاحتياجات والتخفيف على المعلمين من ضغط ٢٤ حصة ، وحل مشكلة تكدس الطلاب في الفصول بفتح فصول أخرى في المدارس ، وكذلك للاستفاده منهم في تفعيل التشكيلات المدرسية التي لم تفعل إلى يومنا هذا في أغلب المدارس.

ختاماً .. "سأضع قلبي بين ودائع الرجاء وأدفن أمنياتي بين رمال الأمل والتفاؤل فهناك رب لا يخذل كفاً دعاه ".

خالد المرامحي